وقال الامام الاتصال المعتبر في الاستئناف البالغ منه بين الايجاب والقبول
قصد وهما من تخصيص فلا يحل من واحل فلا يضر فيه سكته تنفس وعيه
لكن نقل النووي عن صاحب العدة والبيان انهما حكيا عن المذهب
انه لو قال على ان استغفر الله الا ماية صح واحتجا بانه فصل يسير
فصار كقوله على لفي يا فلان الا مايه قال النووي وهذا الذي
نقلاه فيه نظر وقال السبكي في الجمع بينهما يظهر ان الكلام
اليسير ان كان اجنبيا فهو الضار وان كان متعلقا بالاول فهو الذي يتضح قوله استغفر
الله يا فلان لا فليحمل كلامهما على الفصل اليسير استغفر الله ويا فلان
لا على مطلق الفصل اليسير قال السبكي الضابط في التحلل
المضر في الابواب ان يعد الثاني منقطعا عن الاول وهذا مختلف
باختلاف الابواب ففي باب يطلب فيه من الاتصال ما لا يطلب في غيره
وباختلاف المتخلل نفسه فقد يغتفر من السكوت ما لا يغتفر من الكلام
المتعلق بالقول ما لا يغتفر من الاجنبي ومن التجمل يقدر ما لا يغتفر من
غيره وابعدها عنه سكوت اليسير لعذر بينهما مراتب لا تخفى
تنبيه من المشكل هنا ما ذكره الرافعي وغيره في لو بلي اذا
وهب للصبي من يعتق عليه ولم يقبله ان لكا كد يقبله فان لم يفعل قبل
الصبي بعد بلوغه قال السبكي فهذا فصل طويل فلماذا يغتفر و
ايضا فالايجاب صدر والصبي غير اهل للقبول قال ولا يمكن ان يحمل
على قبول ايجاب يجدد بعد البلوغ لان ذلك مردود فلا يقضي له غيره
القول في فروض الكفاية وسنتها قال الرافعي وغيره
فروض الكفاية امور كلية يتعلق بها مصالح دينية او دنيوية
لا ينتظم الامر لا بحصولها فطلب الشارع تحصيلها لا تكليف واحد منها
بعينه بخلاف العين واذا قام به من فيه كفاية يسقط الحرج عن
الباقين او زاد على من يسقط به فاكمل فرض او نفل اثم كل من
قدر عليه ان علم به وكذا ان لم يعلم اذا كان قريبا منه يليق به البحث
والمراقبة ويحتمل تكبير البلد وغيرها ينهي خبر الى سائر البلاد يجب عليهم
والقيام به مزية على القائم بالعين لاسقاط الحرج عن المسلمين بخلافه

ومن ثم ادعى امام الحرمين ووالده والاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني انه
افضل من فروض العين وحكاه ابو علي السنجي عن اهل التحقيق والمتبادر ان
الاداء هان خلافه وفروض الكفاية كثيرة منها تجهيز الميت غسلا وتكفينا
وحملا وصلاة عليه ودفنا وتسقط جميعها بفعل واحد وفي الصلاة وجه
انه يجب اثنان وآخر ثلاثة واخر اربعة ولا يسقط بالنساء وهناك حال
ومنها الجماعة في الاصح وانما تسقط باقامتها بحيث يظهر الشعار
في البلد فان كان صغيرا كفى اقامتها في موضع واحد والا فلا بد من
اقامتها في محله ومنها الاذان والاقامة عاد وجه اختاره السبكي
وانما يسقط باظهارهما في البلد والقرية بحيث يعلم به جميع اهلها لو اصغوا
ففي القرية يكفي الاذان انوا حد وفي البلد لا بد منه في مواضع وعلى
هذا قال في شرح المهذب الصواب وظاهر كلام الجمهور الاكتفاء به
لكل صلاة وقيل يجب في اليوم والليلة مرة واحدة ولنا وجه انه فرض
كفاية وفي الجمعة دون غيرها لانه دعا الى الجماعة واجبة في الجمعة
مستحبة في غيرها قال دعا اليها كذلك وعلى هذا قالوا لو اجبر فيها هو
الذي بين يدي الخطيب او يسقط بالاول فيها وجهان ومنها صلاة
العيد على الاصح ومنها صلاة الجنازة على ما صححه النووي ومنها صلاة
الكسوف على وجه حكاه في الحاوي وجزم به الخفاف في الخصال ومنها
صلاة الاستسقاء على وجه حكاه في الكفاية ومنها احياء الكعبة كل
سنة بالحج قال الرافعي هكذا اطلقوه وينبغي ان تكون العمرة كالحج بل الاعتكاف
والصلاة في المسجد فان التعظيم واحياء البقعة يحصل بكل ذلك واستدركه
النووي بان ذلك لا يحصل مقصود الحج فانه يشتمل على الرمي والوقوف والمبيت
بمزدلفة ومنى واحياء تلك البقاع بالطاعات وغير ذلك قال في المهمات وكلام
النووي لا يلائم كلام الرافعي فان الكلام في احياء الكعبة لا في احياء هذه البقاع
قال وان كان المقصد في الصلاة والاعتكاف فاته ذكره النووي فانه ليس فيهما
احياء الكعبة وليكن الاعتكاف داخلها لعدم الاختصاص قال والمتجه ان
الطواف كالعمرة واجاب البلقيني عن بحث الرافعي بان المقصود الاعظم
تعظيم بناء البيت الخ فكان احياؤه به كالطواف بالعمرة والاعتكاف والصلاة